التداعيات الاقتصادية والمالية العالمية، في ظل انتشار فيروس كورونا المسبب لوباء كوفيد-19

Global Economic And Financial Repercussions, In Light Of The Spread Of The Corona Virus, The Causative Agent Of The Covid-19 Epidemic

د. عيماد معوشي - DR. MAOUCHI IMAD

مخبر الإقتصاد التطبيقي في التنمية، جامعة المدية (الجزائر)، imaouchi@gmail.com

تاريخ الاستلام:2020/12/09 تاريخ القبول:2020/12/02

الملخص:

إن هذه الأزمة منقطعة النظير التي عرفها العالم مطلع 2020 والمتمثلة في الانتشار المتسارع لفيروس كورونا، المسبب لمرض كوفيد-19. شكلت صدمة كبيرة في المبادلات الاقتصادية العالمية، عقبه أزمات اقتصادية داخلية، وعلى غرار أي حرب أو أزمة سياسية، هناك عدم يقين شديد ومستمر بشأن مدة الصدمة ودرجة حدتها، في هذه الورقة رأينا أن معظم الأزمة يرجع إلى تبعات إجراءات الاحتواء اللازمة، مما زاد من صعوبة تحفيز النشاط، ويجعله أمرا غير مرغوب، على الأقل بالنسبة للقطاعات الأكثر تضررا.

الكلمات المفتاحية: كورونا، كوفيد-19، أزمة، وباء، ركود.

Abstract:

This crisis is unparalleled in the world at the beginning of 2020, represented by the rapid spread of the Corona virus, which causes Covid-19 disease. It was a great shock in global economic exchanges, followed by internal economic crises, and like any war or political crisis, there is severe and continuous uncertainty about the duration of the shock and its degree of severity, in this paper we saw that most of the crisis is due to the consequences of the necessary containment measures, which made it more difficult Stimulating activity, making it undesirable, at least for the most affected sectors.

Keywords: Corona, Covid-19, crisis, epidemic, recession.

مقدمة:

يقف العالم كله في حالة خوف وقلق من الجائحة التي اجتاحت كل دول العالم منذ مطلع العام الحالي (2020)، ويشاهد بصمت تطورات هذا الفيروس التي تقول التقارير أنه نبع من الصين وبالضبط من المدينة اللغز "ووهان" حيث تعد الصين اكبر ثاني قوة اقتصادية في العالم والتي حققت خسائر فادحة جراء هذا الوباء، ونتيجة لهذا الوباء فقد توقفت كل عمليات التنمية الاقتصادية وانخفضت معدلات التجارة الدولية على مستوي العالم، وما زاد الأمر سوءا هو عدم التعامل مع هكذا جائحة من أمد بعيد، ومن الدول من ليس لها أي خبرة لمثل هذه الجائحة، كما تفاوتت نسبة الإستجابة لفيروس كورونا بين مختلف البلدان،

الإشكالية: ما هي التداعيات المالية والإقتصادية على الصعيد العالمي لإنتشار فيروس كورونا، في ظل اللايقين لإنحسار وباء كوفيد-19 ؟

التساؤولات الجزئية: للتمكن من معالجة الإشكالية الجزئية نجزؤها لمجموعة من التساؤولات كما يلي:

- ما هو فيروس كورونا؟ وما هي مخاطر وباء-19 الذي يخلفه؟
- ما أثر فيروس كورونا على الإقتصاد العالمي؟
- ما هي تداعيات فيروس كورونا على الأسواق المالية؟
- هل هناك إيجابيات لحالة الغلق الإقتصادي؟

فرضيات الدراسة: للتوصل إلى نتائج حول الإشكالية نضع الفرضيات التالية:

1) يسبب فيروس كورونا وباء غير تقليدي، لكونه لا يشبه الأوبئة المعاصرة.
2) يؤدي إنتشار وباء كوفيد-19 كغيره من الأوبئة إلى أزمات إقتصادية متعددة الجوانب.
3) تعتبر الأسواق المالية العالمية أول الخطوط الإقتصادية التي تلقت الصدمة جراء إنتشار الوباء.

4) لا يمكن الجزم بوجود إيجابيات لحالة الغلق التي طبقتها دول العالم، نظرا لتعقد العلاقات الإقتصادية الدولية.

المنهج المستخدم: نعتمد في هذه الورقة البحثية على المنهج الوصفي والأسلوب التحليلي، عن طريق نقل تحليلات وآراء الخبراء الإقتصاديين المطلعين على الشأن الإقتصادي في العالم في ظل إنتشار أزمة كورونا، وكذا جلب المؤشرات الوصفية التي تعطينا لمحة على التداعيات التي يخلفها وباء كوفيد-19.

أهمية الموضوع: تنبع أهمية الموضوع من التداعيات غير المسبوقة التي خلفها ولازال يخلفها إنتشار فيروس كورونا المستجد، والتي مثلت جميعها تحديات ستدفع العديد من الحكومات والدول وحتى الشركات والأفراد إلى إعادة النظر في سلوكهم الاقتصادي في مرحلة ما بعد كورونا، ليس فقط لمحاولة تجاوز هذه التحديات، بل كذلك لمحاولة تفاديها في المستقبل.

تقسيمات الدراسة: إرتاينا تقسيم البحث إلى أربعة محاور كما يلي:

المحور الأول: مفهوم فيروس كورونا « Corona» المسبب لوباء « COVID-19 »

المحور الثاني: تداعيات وباء كوفيد-19، على المؤشرات الإقتصادية

المحور الثالث: تسارع إنتشار الوباء وتنامي الركود الإقتصادي العالمي

المحور الرابع: الإقتصاديات المتقدمة والصاعدة و إنتشار الوباء.

1. مفهوم فيروس كورونا « Corona » المسبب لوباء « COVID-19 »

1.1. التعريف بالفيروس من الناحية الوبائية: فيروسات كورونا تعد سلالة واسعة من الفيروسات التي تسبب المرض للحيوان والإنسان وتصيبه بالعديد من الأمراض التنفسية منها نزلات البرد الشائعة والمتلازمة التنفسية الحادة الوخيمة التي تعرف باسم (سارس). ولكن فيروسات كورونا تسببت في فيروس جديد يسمي كوفيد _19 وظهر فيروس كوفيد_19 في وهان الصينية حيث لم يكن هناك علم بانتشار هذا الفيروس

الجديد قبل بدء انتشاره في مدينة وهان الصينية في ديسمبر عام 2019. وقد تحول الآن إلي وباء أصاب كل دول العالم؛ ويسبب هذا الفيروس أعراض كثيرة مثل الحمى والسعال الجاف والإرهاق والصداع وفقدان حاسة الشم والتذوق كما أنه يسبب صعوبة التنفس ويسبب أيضا احتقان الأنف. والسبب الذي أدي إلى انتشار هذا الفيروس بشكل سريع هو أن أعراضه قد لا تظهر على الشخص المصاب في حال إصابته بفيروس كوفيد_19 وقد يكون الشخص مصاب بهذا الفيروس ولا تظهر عليه أعراض المرض إلا بعد مرور أسبوعين. ومن الأسباب التي ساعدت في انتشار هذا الوباء هو أنه ينتقل عن طريق لمس الأشياء والأجسام التي تتساقط عليها القطيرات من الشخص المصاب من خلال فمه أو أنفه عندما يتكلم أو يسعل أو يعطس. ونتيجة لأنه ينتشر من خلال الكلام أو العطس أو السعال جاءت قرارات أي دولة بتقليل أعداد الأفراد في كافة قطاعات الدولة وغلق العديد من النوادي والأماكن الترفيهية وغلق العديد من القطاعات الاقتصادية في الدولة لتقليل الاختلاط بين الأفراد والحد من انتشار هذا الفيروس التي يدعي بفيروس كوفيد_19. وينتشر هذا الفيروس بين كبار السن الذين يعانون من الأمراض المزمنة مثل السرطان وارتفاع ضغط الدم والقلب ومرض السكري. (محمد رزق، 2020، فقرة 1)

2.1. المضادات الحيوية وعجزها في محكافحة الوباء: من جهة أخرى لا تقضي المضادات الحيوية على الفيروسات، وإنما تكافح العدوى البكتيرية فقط. وبما أن مرض كوفيد-19 منشؤه فيروس، فإن المضادات الحيوية لا تنفع في مكافحته. ولا ينبغي استعمال المضادات الحيوية كوسيلة للوقاية من مرض كوفيد-19 أو علاجه. ولكن قد يصف الأطباء في المستشفى المضادات الحيوية للمرضى المصابين بمضاعفات كوفيد-19 الوخيمة لمعالجة عدوى بكتيرية ثانوية أو الوقاية منها. وينبغي التقيد بصرامة بتعليمات الطبيب لدى استعمال المضادات الحيوية لعلاج حالات العدوى البكتيرية (منظمة الصحة العالمية، 2020، فقرة 2)

فالفيروس الذي يسبب مرض كوفيد-19 ينحدر من سلالة فيروسات تُسمى الكورونا أو الفيروسات التاجية. والمضادات الحيوية لا تأثير لها على الفيروسات. غير أن بعض الأشخاص الذين يصابون بكوفيد-19 قد تحصل لديهم مضاعفات فيصابون بالتهاب رئوي. وفي هذه الحالة، قد يوصي مقدم الرعاية الصحية بتناول مضاد حيوي لمعالجة الالتهاب. ولا يوجد حالياً أي دواء مرخص لمعالجة كوفيد-19. إذا ظهرت عليك أعراض المرض، فاتصل بطبيبك المعالج أو بالخط الساخن المخصص لكوفيد-19 لطلب المساعدة. (منظمة الصحة العالمية، 2020، فقرة 3)

2. تداعيات وباء كوفيد-19، على المؤشرات الإقتصادية

1.2.وضع التجارة الدولية في ظل أزمة كورونا: لقد أثرت أزمة كورونا على التجارة الدولية في ثلاث الشهور الأولي من هذا العام بالسلب بعد أن كانت في طريقها نحو الانتعاش. ولكن جائحة كورونا تحمل في طياتها جوانب ايجابية وجوانب سلبية وتتمثل الجوانب الايجابية في انخفاض أثمان مواد الطاقة التي تستخدم في الصناعات الكبري وذلك بسبب خفض الصين الطلب على المواد البترولية ونتيجة لذلك انخفض سعر برميل النفط من 52.5 دولار إلى حوالي 45.3 دولار. ولكن الجوانب السلبية تفوق الجوانب الايجابية أضعاف مضاعفة وتتمثل في انخفاض مبيعات العديد من كبري الشركات التي تتركز في الصين مثل شركة أبل وشركة شيفروليه ونتيجة انخفاض مبيعات تلك الشركات فقد تأثرت اقتصاديات العديد من دول العالم ومنها الاقتصاد الأمريكي لأنه تمثل ثاني أكبر قوة اقتصادية في العالم.

والسبب الذي جعل التجارة العالمية تتأثر في ذلك الوقت القصير هو أن الصين ظلت لسنوات طويلة مهيمنة علي الكثير من مصادر الاقتصاد العالمي ونتيجة لذلك فقد أثرت على العديد من المدن الصناعية حول العالم، وبالرغم من الآثار السلبية التي سببتها هذه الأزمة إلا أنها كانت تحمل العديد من الجوانب الايجابية أن أزمة كورونا

جاءت إلى حد ما في صالح الدول النامية التي تحصل على وارداتها من الدول الكبري مثل الصين والدول الأوربية القوية، ونتيجة لانخفاض طلب الدول الكبرى على المواد الخام التي تدخل في الصناعات الكبرى أدى إلى انخفاض الاستيراد من الدول الكبرى من قبل الدول النامية حيث يساعد الدول النامية على استغلال مواردها والاعتماد على نفسها في تصنيع ما تحتاجه من منتجات بدل الاستيراد من الدول الأخرى.

أن فيروس كورونا لا يمثل المعاناة البشرية التي يواجها البشر في كافة أنحاء العالم فقط بل يمثل أيضا معاناة اقتصادية لكافة دول العالم لذلك هو ليس فيروسا معديا على المستوي الطبي فحسب بل فيروسا معديا على المستوي الاقتصادي أيضا. ففي بداية العام الجديد كان الاقتصاد العالمي يتجه في طريقه إلى انتعاش جيد ولكن منذ أن بدأت هذه الأزمة التي لا يعرف الاقتصاديين في أي وقت ستنتهي وتعود التجارة الدولية لما كانت عليه ولكن انقلب كل شئ رأسا على عقب نتيجة هذه الجائحة وفي 4 مارس 2020 أكد صندوق النقد الدولي أن اقتصاديات الدول تتجه نحو مسارات أكثر ركودا وأكثر خطورة. وأكد أيضا أن هذا الوباء يختلف عن باقي الأوبئة التي مر بها العالم في العصور القديمة لأنه ضرب بشدة اقتصاديات الدول الكبرى ومن أهمهم (الصين، اليابان، المانيا، بريطانيا، ايطاليا، فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية) ونتيجة لتأثر هذه الاقتصاديات بأزمة كورونا تراجعت معدلات التجارة الدولية على المستوي العالمي والسبب في ذلك هو أن هذه الدول تمثل حوالي 41%من الصادرات الصناعية على مستوي العالم وتمثل حوالي 65% من التصنيع العالمي وتمثل حوالي 60% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي. وبتعبير أحد الاقتصاديين عندما تعطس هذه الدول تصاب بقية دول العالم بالبرد فهذه الاقتصاديات تتمثل في الولايات المتحدة واليابان وألمانيا وبريطانيا والصين وكوريا الجنوبية. ولقد نشر مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية مذكرة في 4مارس 2020 موضحا فيها تأثير فيروس كورونا على التجارة الدولية والآثار الاقتصادية المترتبة عليه

ويوضح التقرير الذي جاء في المذكرة أنه حدث انخفاض كبير في مؤشر المشتريات التصنيعية في الصين حيث قدر هذا الانخفاض بحوالي 20درجة وهو ما يمثل ادني حد انخفاض سجلته الصين منذ عام 2004 وهذا الانخفاض يعني وجود انخفاض في الإنتاج بنسبة 2% وهذا الانخفاض تسبب في انخفاض يقدر بحوالي 50 مليار دولار أمريكي في التجارة بين الدول وكما وضح أن القطاعات الأكثر تضررا من هذا الانخفاض هي صناعة الأدوات الدقيقة والآلات وأجهزة الاتصالات ومعدات السيارات. وأكدت رئيسة قسم التجارة الدولية والسلع التابعة للأونكتاد (باميلا كوك هاميلتون) أن الاقتصاديات الأكثر تضررا في مناطق مثل الاتحاد الأوروبي حيث تقدر حجم الخسائر التي حققتها نتيجة هذه الأزمة حوالي 15.5 مليار دولار وبلغ حجم خسائر اليابان حوالي 5.2 مليار دولار. وتعد الولايات المتحدة الأمريكية من أكثر الدول التي تأثرت صادراتها بسبب أزمة كورونا حيث انخفضت صادرات أمريكا بحوالي 9.6 في المئة أي 187.7 مليار دولار حيث تراجعت حجم الواردات في أمريكا وقدرت بحوالي 9.6% أي 232.2 مليار دولار في شهر مارس الماضي ليرتفع حجم العجز التجاري إلي حوالي 44.4 مليار دولار في ظل جائحة كورونا وفق لما صرحت به وزارة التجارة الأمريكية، ولقد انكمش الاقتصاد الأمريكي بنسبة 4.8% خلال الربع الأول من العام الحالي بسبب الضغوطات الحادة التي فرضها فيروس كورونا علي كل دول العالم وأكد مكتب التحليل الاقتصادي الأمريكي أن الاقتصاد الأمريكي انكمش في خلال 3اشهر من هذا العام بشكل أسرع منذ الأزمة المالية التي مر بها في عام 2008. وكان من المتوقع أن فيروس كورونا لو ظهر في بلد آخر غير الصين لما كان له صدى واسع كما حدث الآن لأن الصين تعد من الدول الصناعية الكبرى التي تعتمد عليها اقتصاديات الدول الأخرى مثل دول النامية وعلى سبيل المثال تعد الصين اكبر مستور د للبترول من دول الخليج حيث تمثل الصين نحو 16%من الناتج المحلي العالمي.(محمد رزق، 2020، فقرة 4)

2.2.تداعيات أزمة فيروس كورونا على المؤشرات الاقتصادية العالمية: أدَّت جائحة "كوفيد - 19" في العالم إلى مواجهة أزمة مالية جديدة ذات وقع أكبر من الأزمة المالية للعام 2008، فقد أدخلت الاقتصاد العالميّ في حالة من الركود الشديد، ذلك أن الانتشار السَّريع لفيروس كورونا مثّل ضربة موجعة للاقتصاد العالمي الذي كان قد بدأ يشهد حالة من الانتعاش والتعافي الطفيفة من الأزمة المالية السابقة، حيث إن هذه الأزمة ستضفي زخماً على بعض التغييرات التي طرأت في الاقتصاد العالمي. وتعتمد الأضرار على مدى سرعة الحكومات وفعالية سياستها لاحتواء العدوى.

أشارت منظَّمة "الأونكتاد" إلى حدوث تباطؤ في معدل نمو الاقتصاد العالمي إلى أكثر من 2% لهذا العام، الأمر الذي قد يكلّف الاقتصاد العالمي نحو تريليون دولار، خلافاً لما كان متوقعاً في سبتمبر 2019، أي أن العالم على عتبة ركود اقتصادي شديد.

إنّ معظم التوقعات الاقتصادية للعام 2020 كانت تتنبّأ بسنة من النموّ الثابت، إن لم يكن نمواً متزايداً، فقد شهد تحديث توقعات صندوق النقد الدولي لشهر جانفي ارتفاعاً في النمو من 2.9 في المائة في العام 2019 إلى 3.3 في المائة في العام 2020. وكانت هناك أسباب كثيرة للتفاؤل، منها اتفاقية التجارة "المرحلة الأولى" بين الصين والولايات المتحدة، وخفض تأثير خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي.

وجاء تفشّي الفيروس التاجي صدمة كبيرة للاقتصاد العالمي، فقد خفضت منظّمة التعاون الاقتصادي والتنمية مؤخراً توقعاتها لنمو العام 2020 إلى النصف من 2.9% إلى 1.5%. وأشار صندوق النقد الدولي إلى أنه سيصدر تعديلاً كبيراً قريباً، ولكن هذه الجولة الأولى من المراجعات، ربما كانت أيضاً متفائلة للغاية، لأنها أدرجت الافتراض المنتشر على نطاق واسع بأنّ الركود في الربع الأول سيتمّ تعويضه على الفور في الربع الثاني، مع احتمال أن يكون النمو سلبياً في الربع الأول من العام 2020.(الهاشمي، 2020، فقرة 5)

3.تسارع إنتشار الوباء وتنامي الركود الإقتصادي العالمي.

1.3.الفرق بين الركود والكساد: الركود يتقلص الناتج المحلي الإجمالي لربعين على الأقل ذلك لأن نمو الناتج المحلي الإجمالي عادة ما يتباطأ لعدة أرباع قبل أن يتحول إلى انكماش، وذلك استجابة لتباطؤ طلب المستهلكين، وهناك العديد من المؤشرات الاقتصادية الأخرى التي تشير إلى الركود، مثل الدخل، والعمالة، والتصنيع، ومبيعات التجزئة. كان هناك 33 حالة ركود منذ عام 1854 في العالم أخرها كان العام 2008.

أما الكساد الاقتصادي هو ركود اقتصادي متراكم ممتد لسنوات، إنه أشد من الركود وممكن أن تصل البطالة إلى أكثر من 25٪، إن التداعيات السلبية التي خلفها الكساد الكبير استمر لمدة طويلة حتى بعد انتهائه، وكانت حالة الكساد الوحيدة التي حدثت في العالم هي الكساد الكبير الذي عام 1929واستمر لمدة 10 سنوات (تيسير الفرا، 2020)

2.3.وباء كورونا والركود الاقتصادي: إن الوتيرة المتسارعة لانتشار فيروس كورونا دفع الأفراد إلى أن يمكثوا في منازلهم، لمنع انتشار العدوى بينهم، وبالتالي انتقالها إلى باقي الدول. هذا الأمر أدى إلى تراجع الاستهلاك بشكل ملحوظ، كما أن قطاع الخدمات -مثل السياحة والمطاعم، إلى جانب المصانع الصغرى -تضرر، وبشدة، إضافة إلى انخفاض أسعار الأصول، وضعف الطلب الكلي، وتزايد أزمة الديون، وتفاقم فجوة توزيع الدخل، الأمر الذي أدى إلى فقدان ثقة المستهلك والمستثمر، والذي يعتبر من أكثر النتائج المباشرة لانتشار الفيروس، وبالتالي الدخول في دوامة من التراجع، إلى جانب انهيار سعر النفط، الّذي أصبح العامل المساهم في الشعور بالقلق. ولهذا السّبب، من الصعب التنبؤ بحركة الأسواق، الأمر الذي يجعل من الوضع العالمي أكثر سوءاً، وينذر بموجة من الركود الشديد.

لا شكّ في أنّ أكثر الدول تضرراً هي الدول المصدّرة للنفط، وكذلك الدول المصدّرة للسلع. هذه الدول ستخسر أكثر من 1% من نموّها، إضافةً إلى تلك التي تربطها علاقات

اقتصادية قوية مع الدول التي ستتأثر كثيراً بالصدمة الاقتصادية، وستشهد دول، مثل كندا والمكسيك وأميركا الوسطى، ودول شرق آسيا وجنوبها والاتحاد الأوروبي، تباطؤاً في النمو يتراوح بين 0.7% و0.9%. كما أن الدول التي تربطها علاقات مالية قوية بالصين، ربما سيكون اقتصادها أكثر عرضة للتأثر بأزمة كورونا. (الهاشمي، 2020)

إذا كان الاقتصاد ينمو، فهذا يعني بشكل عام، المزيد من الثروة والمزيد من الوظائف الجديدة. يمكن قياس النمو الاقتصادي من خلال مراقبة النسبة المئوية للتغير في الناتج المحلي الإجمالي، أو قيمة السلع والخدمات المنتجة، عادة خلال ثلاثة أشهر أو سنة. وهناك تحذيرات من أن الاقتصاد العالمي سيعاني من أكبر تراجع في النمو منذ الأزمة المالية عام 2009، وفقًا لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية(OECD) ، وتوقعت المؤسسة البحثية نموا بنسبة 2.4 فقط في 2020، منخفضة من 2.9 في المائة في نوفمبر 2020. وقالت أيضا إن تفشي المرض "لفترة أطول وأكثر كثافة"، يمكن أن يخفض النمو العالمي إلى 1.5 في المائة في عام 2020 نتيجة تعليق المصانع نشاطها وبقاء العمال في المنزل في محاولة لاحتواء الفيروس. (لورا ج.، ديفيد ب.، دانيا ب.، 2020).

كما توقع صندوق النقد الدولي، انكماش الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 3% في 2020، مع خسائر تصل إلى 9 تريليونات دولار، ثم سيشهد الاقتصاد العالمي انتعاشا جزئيا في عام 2021. (العين الإخبارية، 2020)

3.3.الأسواق المالية أثناء الوباء: إنّ انتشار أزمة فيروس كورونا كان له أثر حاد في الأسواق المالية، إذ تدهورت قيمة الائتمان على الصعيد العالمي، كما أنَّ هذه التطوّرات ضاعفت خطر ضغوط الشركات الكبيرة، إذا ازدادت معدلات المخاطر إلى مستويات مرتفعة، وتم تصنيف سندات العديد من الشركات المدرجة إلىBBB

كما أنَّ انتشار الفيروس سيؤثر سلباً في تدفّقات الاستثمار الأجنبي. ومع سيناريوهات انتشار الوباء التي تتراوح بين الاستقرار على المدى القصير والاستمرار على مدار العام،

فإن الضغط السلبي على الاستثمار الأجنبي المباشر سيكون -5% إلى -15% (مقارنة بالتوقعات السابقة التي تتوقّع نمواً هامشياً في اتجاه الاستثمار الأجنبي المباشر للفترة 2020-2021)، وسيكون التأثير سلبيّاً جداً في الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان الأكثر تضرراً من الوباء، وبالتالي التأثير في آفاق الاستثمار في هذه البلدان.

وتتأثر الدول المصدّرة للنفط بتطورات الأسواق العالمية للنفط، التي تشهد تراجعاً في مستويات نمو الطلب عليه، نتيجة تأثّر نشاط عدد من القطاعات الاقتصاديّة المستخدمة للوقود بتداعيات انتشار الفيروس، وبظروف فرض حظر على انتقال الأفراد داخل الحدود وخارجها، في ظلّ أسواق تسيطر عليها زيادة كميات المعروض النفطي، وهو ما سينتج منه في المجمل انخفاض متوقع في الأسعار العالمية للنفط في العام 2020، وهو ما قد يؤثر كذلك في قطاع الصناعات الاستخراجية. وفي المحصّلة، الدخول في حالة من الركود الشديد (الهاشمي، 2020)

4.3.عدم اليقين الوبائي زاد الأمر سوءا: هناك عدم يقين شديد يحيط بتنبؤات النمو العالمي. فالتداعيات الاقتصادية تعتمد على عوامل تتفاعل بطرق يصعب التنبؤ بها، بما في ذلك مسار الجائحة، وكثافة جهود الاحتواء ودرجة فعاليتها، ومدى الاضطرابات المتعلقة بالعرض، وتداعيات التشديد الحاد لأوضاع الأسواق المالية العالمية، والتحولات في أنماط الإنفاق، والتغيرات السلوكية (كأن يتجنب الناس مراكز التسوق والمواصلات العامة)، والآثار على الثقة، وأسعار السلع الأولية المتقلبة. ويواجه كثير من البلدان أزمة متعددة الأبعاد تتألف من صدمة صحية، واضطرابات اقتصادية محلية، وهبوط حاد في الطلب الخارجي، وتحولات في وجهة تدفقات رؤوس الأموال، وانهيار في أسعار السلع الأولية. وتهيمن على الأجواء مخاطر أيلولة الأمور إلى عاقبة أسوأ.

والسياسات الفعالة أمر ضروري لمنع الوصول إلى نتائج أسوأ. وسيتأثر النشاط الاقتصادي على المدى القصير بما يتخذ من إجراءات ضرورية للحد من العدوى وحماية

الأرواح، لكن هذه الإجراءات ينبغي أن تعتبر أيضا بمثابة استثمار مهم في الصحة البشرية والاقتصادية على المدى الطويل. وتتمثل الأولوية العاجلة في احتواء تداعيات تفشي فيروس كورونا، وخاصة عن طريق زيادة المصروفات على الرعاية الصحية لتعزيز القدرات والموارد في هذا القطاع مع اعتماد إجراءات للحد من العدوى. وينبغي أن تعمل السياسات الاقتصادية أيضا على تخفيف أثر تراجع النشاط على الأفراد والشركات والنظام المالي؛ وتقليص الآثار الغائرة والمستمرة للتباطؤ الحاد الذي لا يمكن تجنبه؛ وضمان إمكانية بدء التعافي الاقتصادي بسرعة بمجرد انحسار الجائحة.

ولأن التداعيات الاقتصادية تمثل في الأساس انعكاسا للصدمات الحادة التي تتعرض لها قطاعات معينة، ينبغي أن يطبق صناع السياسات إجراءات جوهرية موجهة على مستوى المالية العامة والسياسة النقدية والأسواق المالية، لدعم الأسر والأعمال المتضررة. وستساعد هذه الإجراءات على الاحتفاظ بالعلاقات الاقتصادية طوال فترة توقف النشاط، كما أنها ضرورية لتمكين النشاط من العودة إلى طبيعته تدريجيا بمجرد انحسار الجائحة وإلغاء إجراءات الاحتواء. وقد كانت استجابة المالية العامة سريعة وكبيرة في كثير من الاقتصادات المتقدمة المتأثرة (الصين، اليابان، المانيا، بريطانيا، ايطاليا، فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية) وفي كثير من اقتصاديات الأسواق الصاعدة والاقتصاديات النامية أيضا (كالصين، إندونيسيا وجنوب إفريقيا)، بدأ تقديم دعم كبير من المالية العامة للقطاعات والعمالة الأشد تضررا، أو أُعلِن أنه تَقَرر تقديمه. وسيتعين تكثيف هذه الإجراءات المالية إذا استمر تعطل النشاط الاقتصادي أو كان انتعاش النشاط شديد الضعف بعد رفع القيود. وقد يتطلب الأمر دعما خارجيا للاقتصاديات التي تواجه قيودا تمويلية في سعيها لمكافحة الجائحة وآثارها. ويمكن أن يؤدي القيام بعملية تحفيز مالي واسعة النطاق إلى الحيلولة دون انخفاض أكبر في مستوى الثقة،

وزيادة الطلب الكلي، وتجنب هبوط اقتصادي أعمق. لكن الأرجح أن يكون هذا التحفيز أكثر فعالية بمجرد انحسار الجائحة وفتح المجال أمام حرية حركة الأفراد.

ومن الإجراءات المهمة التي اتخذتها البنوك المركزية الكبرى في الأسابيع القليلة الماضية توفير تسهيلات للتحفيز النقدي وإتاحة السيولة من أجل تخفيف الضغط النظامي. وقد دعمت هذه الإجراءات الثقة وساهمت في الحد من حجم الصدمة، مما هيأ للاقتصاد وضعا أفضل يؤهله للتعافي. ويمكن أن يكون للإجراءات المتزامنة تأثير معزز على الاقتصاديات المنفردة، كما أنها ستساعد على إتاحة المجال أمام اقتصاديات الأسواق الصاعدة والاقتصاديات النامية لاستخدام السياسة النقدية في الاستجابة للأوضاع الدورية المحلية. وينبغي لأجهزة الرقابة أيضا أن تشجع البنوك على إعادة التفاوض بشأن القروض المقدمة للأسر والشركات التي تمر بضائقة في الوقت الراهن مع الحفاظ على تقييم شفاف لمخاطر الائتمان. (صندوق النقد الدولي، 2020، فقرة 1)

4.الإقتصاديات المتقدمة والصاعدة وانتشار الوباء

1.4.إتساع الفجوة بين الاقتصاديات المتقدمة والصاعدة: يرى كثير من المحللين الاقتصاديين، أن الفجوة بين الاقتصاديات المتقدمة والاقتصاديات الصاعدة ستتزايد في هذه المرحلة الجديدة من الأزمة. فالدعم المالي والنقدي لدى الاقتصاديات المتقدمة يناسب أو حتى يتجاوز حجم الأضرار قصيرة المدى التي لحقت بها نتيجة الجائحة. في المقابل هناك بعض الاقتصاديات الصاعدة مثل الصين وإندونيسيا قد حققت نفس الميزة.

في حين واجهت باقي الاقتصاديات الصاعدة الأزمة وهي ضعيفة لذلك لم تكن قادرة على توفير الدعم المالي والنقدي المطلوب. ودون المزيد من الدعم العالمي للدول الصاعدة ستتحول هذه الأزمة العارضة إلى أزمة دائمة. ومع ذلك حتى الحكومات الغنية

ذات القدرة الكبيرة على الاقتراض من أسواق المال والتي لديها بنوك مركزية داعمة ويعتمد عليها، قد تجد الأمور قد أصبحت أكثر فوضوية من الآن فصاعدا.

ويعني هذا ضرورة التزام وزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية بعدم خلق المزيد من العقبات الجديدة في طريق التعافي الاقتصادي إلى جانب العقبات التي سببتها الجائحة. ورغم أن وزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية لا يمكنهم مثلا الحيلولة دون تفجر موجة جديدة من العدوى بالفيروس ولا وضع الجدول الزمني لإنهاء الإغلاق والتخلي عن قواعد التباعد الاجتماعي، فإنه يمكنهم المساهمة في تحسين الأوضاع الاقتصادية أو حتى المساهمة في تدهورها.

إن التسرع في سحب إجراءات التحفيز والدعم الاقتصادي هو خطأ يجب تجنبه. وتشير أغلب التوقعات إلى أن أغلب البنوك المركزية ستبقي على دعمها الاستثنائي للبنوك وللاقتصاد ككل حتى نهاية العام الحالي على أقل تقدير. وفي حين ترى بعض البنوك المركزية أن معدل التضخم سيكون أعلى مما كان عليه في أعقاب الأزمة المالية العالمية السابقة، فإن هذا التضخم الآن ليس الخطر الحقيقي، ولكن الخطر الحقيقي هو الكساد الاقتصادي.

وتتوقع أسواق المال حاليا أن يكون معدل التضخم خلال السنوات الخمس المقبلة ما بين 1 و1.5 في المئة. ولكن انخفاض المعدل عن هذا المستوى بمقدار نقطة أو نقطتين مئويتين سيكون كارثة بالنسبة إلى الاقتصاد العالمي، مقارنة بما يمكن أن يحدث إذا ارتفع المعدل بمقدار نقطة أو نقطتين.

في ضوء كل هذا، فإن دول العالم ستجد نفسها خلال العام المقبل وما بعده أمام اقتصادات شديدة الاختلاف. ويكون من المحتم أن يتجه التركيز إلى التعامل مع الآثار طويلة المدى للأزمة على ميزانيات الحكومات، وإلى مصداقية البنوك المركزية على المدى الطويل وإلى نطاق وقوة سلاسل الإمداد والتوريد العالمية. في المقابل سيكون تركيز

الناخبين على تقييم مدى كفاءة الحكومات في توفير الحماية للفئات الأضعف في المجتمع أثناء الأزمات. (موقع العرب الإلكتروني، 2020، فقرة 3)

من جهة أخرى إن الاعتقاد في سلامة الأسس الاقتصادية والاقتصاد العالمي الذي يصحح نفسه، أمران يعرقلان التفكير السياسي في الاقتصادات المتقدمة، وهذا الاعتقاد سيؤدي إلى إعاقة التدخلات السياسية الأكثر جرأة، واللازمة لمنع تهديد أزمة أكثر خطورة، ويزيد من فرص أن تتسبب الصدمات المتكررة في أضرار اقتصادية خطيرة في المستقبل. ومن أجل تدارك هذه المخاوف، فان يجب على الحكومات أن تنفق في هذه المرحلة للحيلولة دون وقوع انهيار قد يُحدث أضراراً أكبر من تلك المتوقعة أن تحدث خلال هذا العام، أما في أوروبا التي شهدت دولها تراجعاً في الاقتصاد في أواخر 2019، فمن المتوقع أن يسود التراجع خلال الأشهر المقبلة. (اليوانسة، 2020)

2.4. أعباء الديون في الأسواق الناشئة: أدى انخفاض أسعار الفائدة على مدار عقد إلى ارتفاع مستويات الديون العالمية، لا سيما في العديد من الأسواق الناشئة، حيث أصبحت مستويات الديون الخارجية الآن أعلى بشكل ملحوظ مما كانت عليه في عام 2009. ففي الاقتصادات المتقدمة، خفضت الأسر أعباء ديونها، ولكن تم تسهيل ذلك عن طريق زيادة الاقتراض العام. كما ارتفع مستوى مخاطر الديون، لا سيما في الولايات المتحدة.

ونتيجة لذلك، أصبحت آفاق النمو العالمي أكثر عرضة للتغير في الظروف المالية، مثل: التغيرات في أسعار الفائدة الأمريكية، أو الرغبة في مخاطر السوق المالية، والتي يمكن أن تترجم بسرعة إلى تكاليف تمويل أعلى للدول المدينة. وقد حدث هذا عام 2018، عندما تسبب ارتفاع أسعار الفائدة الأمريكية وتعزيز الدولار الأمريكي مقابل العملات الأخرى في تقلبات العملة على نطاق واسع بين الأسواق الناشئة، مما تسبب في أزمات العملات وركود حاد في تركيا والأرجنتين.

ومنذ ذلك الحين، أعطى التحول المتجدد نحو التيسير النقدي من جانب الاحتياطي الفيدرالي (الاحتياطي الفيدرالي، والبنك المركزي الأمريكي)، والبنك المركزي الأوروبي والبنوك المركزية الرئيسية الأخرى، الشركات والحكومات المدينة مساحة للتنفس. ورغم ذلك، فإنها لا تزال عرضة للتدهور المفاجئ وغير المتوقع في ظروف السوق، مثل الانخفاض الحادّ في أسعار تصدير السلع أو الشعور بالهدوء الشديد في معنويات المخاطرة العالمية، وكلاهما يمكن أن يؤدي إلى وصول المقرضين إلى بر الأمان. علاوة على ذلك، لم يختفِ خطرُ حدوث ارتفاع متجدد في أسعار الفائدة.

أدت الضغوط السياسية المناهضة للمؤسسات إلى التحول عن التقشف المالي في عددٍ من الاقتصادات المتقدمة، بما في ذلك و. م. أ. والمملكة م.، حتى في الاتحاد الأوروبي، وبدأت سياسة التيسير المالي. وفي حال استمرت هذه الديناميكية في اكتساب الزخم، فإن السياسة النقدية في الأسواق المتقدمة يمكن أن تشدد في وقت أقرب مما تتوقعه الأسواق المالية، مما يؤدي إلى تكرار عام 2018 مع ارتفاع تكلفة الديون على مستوى العالم وتدفقات رأس المال من الأسواق الناشئة الأكثر خطورة.

في ظل هذه السيناريوهات، يمكن للاقتصادات الضعيفة التي شهدت مؤخرًا استقرار عملاتها، مثل تركيا والأرجنتين، أن تتراجع بسرعة إلى أزمة، وقد تظهر أزمات جديدة، خاصة في الدول التي تأمل في الحصول على دعم ثنائي من الصين أو القوى الإقليمية. كما أنه من المتوقع أن يتم تقليص الإنفاق في الأسواق الناشئة بشكل كبير، مما قد يدفع أجزاء كبيرة من العالم إلى الركود. (فرج ب.، 2020)

3.4.تشجيع الابتكار: موقع "وورلد إيكونوميك فورم" (World Economic Forum) الأميركي نشر تقريرا يستطلع آراء 40 خبيرا من المختصين البارزين في مجال الاقتصاد بشأن مسارات إعادة بناء الاقتصاد وسبل تعافيه بعد انحسار جائحة كورونا. حيث يرى الخبراء في هذا الصدد أنه من المتوقع أن تؤثر الأزمة على الابتكار الذي يعد محركا رئيسيا

آخر للتقدم الاقتصادي طويل المدى إلى جانب التكامل العالمي. كما يرى هؤلاء أن الابتكار عامل حاسم للتغلب على آثار الوباء ومعالجة عدم المساواة وأزمة المناخ، لكن مساعي الابتكار قد تواجه صعوبات بسبب الانكماش الاقتصادي الذي يهدد موارد البحث والتطوير. وأشار التقرير إلى أن الحكومات يمكنها وضع التقدم الاقتصادي على المسار الصحيح من خلال تشجيع الابتكار ووضع الإستراتيجيات الضرورية للاستثمار، لكن ذلك سيتطلب تغييرا كبيرا في مختلف القطاعات، ولن يكون ذلك ممكنا إلا من خلال التعاون والعمل المشترك بين المنظمات العامة والخاصة، وانخراط الحكومات بنشاط في إعادة تشكيل القطاعات القائمة وبناء أسواق عالمية جديدة. (الجزيرة، 2020، فقرة 3)

الخاتمة:

مما سبق رأينا أنه تواصل جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) إلحاق خسائر فادحة ومتزايدة في الأرواح في مختلف بلدان العالم. وحتى يتسنى حماية الأرواح وإتاحة الفرصة لنظم الرعاية الصحية لكي تواكب الأزمة، كان من الضروري اللجوء إلى عمليات العزل والحظر العام والإغلاق واسع النطاق لإبطاء انتشار الفيروس. وبالتالي، تتمخض الأزمة الصحية عن انعكاسات حادة على النشاط الاقتصادي. فنتيجة لهذه الجائحة، من المتوقع أن يشهد الاقتصاد العالمي انكماشا حادا بواقع 3%- في عام 2020، وهو أسوأ بكثير مما ترتب على الأزمة المالية العالمية في 2008. وفي أحد السيناريوهات الأساسية، الذي يفترض انحسار الجائحة في النصف الثاني من عام 2020 وإمكانية تخفيف جهود الاحتواء بالتدريج، من المتوقع أن ينمو الاقتصاد العالمي بمعدل 5,8% في 2021 مع عودة النشاط الاقتصادي إلى طبيعته، بمساعدة الدعم المقدم من السياسات.

اختبار الفرضيات:

من خلال الدراسة الوصفية والأسلوب التحليلي المتبع يمكن الفصل في فرضيات البحث كما يلي:

- الفرضية (1): صحيحة، حيث يسبب فيروس كورونا وباء غير تقليدي، لكونه لا يشبه الأوبئة المعاصرة، بالرغم من أن البشرية شهدت أوبئة أشد فتكا إلا أن خبرة ا إنسان المعاصر لم تتعود على هذا النوع من الأوبئة.
- الفرضية (2): صحيحة، حيث يؤدي إنتشار وباء كوفيد-19 كغيره من الأوبئة إلى أزمات إقتصادية متعددة الجوانب، غير أن ما يميز هذه الجائحة عن غيرها هو عدد الإصابات المتسارع متبعا دالة أرياضية أسية وهي من أخطر أنواع الزيادات، حيث ترتبك عندا أقوى الأنظمة الصحية في العالم، إن لم تتخذ الإجراءات الإستباقية لتفادي إنتشار العدوى.
- الفرضية (3): خاطئة، حيث أن إنهيار مؤشرات الأسواق المالية العالمية ماهي إلا نتيجة حتمية لحالة الركود الإقتصادي من أثر الصدمة جراء إنتشار الوباء (تسريح العمال، خفض الإنتاج، الغلق الجزئي أو الكلي أحيانا لهياكل المنشآت ...).
- الفرضبة (4): صحتها نسبية، حيث لا يمكن الجزم بوجود إيجابيات فعلية لحالة الغلق، غير انه حسب الخبراء حالة الغلق تؤدي إلى تحريك عنصر الإبداع في الدولة بالإعتماد على الموارد المحلية، وحماية بعض الصناعات الناشئة وإختبار نجاعتها.

النتائج:

ومما سبق يمكن الوصول إلى مجموعة من النتائج مفادها أنه يشكل التعاون الوثيق متعدد الأطراف الدولية مطلبا ضروريا للتغلب على آثار الجائحة، بما في ذلك لمساعدة البلدان التي تفتقر إلى الموارد المالية على مواجهة الصدمة الصحية والتمويلية المزدوجة، ولتوجيه المعونة للبلدان التي تمتلك نظما ضعيفة للرعاية الصحية. وينبغي أن تسارع البلدان بالعمل معا من أجل إبطاء انتشار الفيروس والتوصل إلى لقاح وعلاجات لمقاومة المرض. وإلى أن تصبح هذه الابتكارات الطبية متاحة، لا يوجد بلد آمن من الجائحة (بما

في ذلك إمكانية تكرارها بعد انحسار الموجة الأولى)، ما دام انتقال العدوى يحدث في أماكن أخرى.

في الأخير لا يسعنا إلا القول إنه لا يزال زلزال كورونا يهز الكرة الأرضية، ولا يعلم أحد متى يتوقف، وبغياب الحالات التاريخية المقارنة، تنحصر أي سيناريوهات تحاول رسم صورة لملامح النظام الاقتصادي لعالم ما بعد كورونا في إطار التكهنات.

التوصيات والاقتراحات:

من المؤكد أن المشهد الاقتصادي في مرحلة ما بعد الجائحة، وربما لنحو عقد من الزمن على الأقل، سيكون ملتبسا غير واضح الملامح، وإن كان هذا لا يمنع من الاجتهاد في بعض تفاصيل تلك الصورة، مع التأكيد على أنه تتعد التكهنات لإحتمالية إلغاء الإغلاق الإقتصادي الجزئي مع التخوف الكبير من الموجات الإرتدادية لإنتشار فيروس كورونا، فالأمر يتطلب من الحكومات السير بخطوات ثابتة مع الموازنة بين إنحسار الوباء والفتح الإقتصادي، غير أن هذا الأمر لا يزال مطروحا على المستوى المحلي فقط، في حين الفتح الإقتصادي العالمي لا يزال بعيد الأفق حسب الكثير من الخبراء الإقتصاديين والطبيين، ولهذا على الدول التفكير في التكيف مع إجراءات الغلق وتحقيق الإكتفاء الذاتي من الضروريات لحفظ السلم والأمن الداخلي.

المراجع والمصادر:

1. محمد رزق محمد عبد الحميد (2020) تأثير فيروس كورونا على الإقتصاد العالمي والمصري، على الخط، تاريخ الإسترداد: 10-09-2020:

https://democraticac.de/?p=67683

2. منظمة الصحة العالمية (2020) مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) تاريخ الاسترداد، 11-09-2020:

https://www.who.int/ar/emergencies/diseases/novel-coronavirus-2019/advice-for-public/q-a-coronaviruses?gclid=CjwKCAjwnef6BRAgEiwAgv8mQTYBLGmq4_-QXqNfiVpp5-TZ0GifPJ7fUA5ffAFEzkYmMcQy8mXtUhoCw0wQAvD_BwE

3. منظمة الصحة العالمية (2020) نصائح للعامة بشأن فيروس كورونا المستجد، تاريخ الاسترداد: 11-06-2020،

https://www.who.int/ar/emergencies/diseases/novel-coronavirus-2019/advice-for-public/myth-busters

4. محمد رزق محمد عبد الحميد (2020) تأثير فيروس كورونا على الإقتصاد العالمي والمصري، على الخط، تاريخ الإسترداد: 10-09-2020:

https://democraticac.de/?p=67683

5. عذاب عزيز الهاشمي (2020) مستقبل الإقتصاد العالمي في ظل وباء كورونا، تاريخ الإسترداد: 11-09-2020،

https://www.almayadeen.net/articles/blog/1413645/%D9%85%D8%B3%D8%AA%D9%82%D8%A8%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%8A-%D9%81%D9%8A-%D8%B8%D9%84-%D9%88%D8%A8%D8%A7%D8%A1-%D9%83%D9%88%D8%B1%D9%88%D9%86%D8%A7

6. مرام تيسير الفرا (2020) تأثير أزمة كورونا على آداء الإقتصاد العالمي وعلى أداء مؤسسات ضمان الودائع حول العالم، تاريخ الإسترداد : 11-09-2020،

https://democraticac.de/?p=66152

7. لورا جونز، ديفيد برون، دانيا بالمبو (2020) فيروس كورونا: دليل تداعيات الوباء على الإقتصاد العالمي، موقع BBC النسخة العربية، تاريخ الإسترداد: 11-09-2020،

https://www.bbc.com/arabic/business-52077280

8. الموقع الالكتروني : العين الإخبارية (2020) كورونا يكبد الاقتصاد العالمي خسائر تريليونية وتوقعات متشائمة، تاريخ الاسترداد: 11-09-2020،

https://al-ain.com/article/corona-suffering-global-economy-trillion-losses

9. صندوق النقد الدولي (2020) تقرير آفاق الإقتصاد العالمي، تاريخ الإسترداد: 11-06-2020،

https://www.imf.org/ar/Publications/WEO/Issues/2020/04/14/weo-april-2020

10. موقع العرب الإلكتروني (2020) الإقتصاد العالمي في مفترق طرق بعد جائحة كورونا، تاريخ الإسترداد: 11-06-2020،

https://alarab.news/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%8A-%D9%81%D9%8A-%D9%85%D9%81%D8%AA%D8%B1%D9%82-%D8%B7%D8%B1%D9%82-%D8%A8%D8%B9%D8%AF-%D8%AC%D8%A7%D8%A6%D8%AD%D8%A9-%D9%83%D9%88%D8%B1%D9%88%D9%86%D8%A7

11. أبرار شكري اليوانسة (2020) تأثير فيروس كورونا على الإقتصاد العالمي، الموقع الإلكتروني لجريدة الوطن البحرينية، تاريخ الاسترداد: 11-09-2020،

https://alwatannews.net/article/876652/Business/%D8%AA%D8%A3%D8%AB%D9%8A%D8%B1-%D9%81%D9%8A%D8%B1%D9%88%D8%B3-%D9%83%D9%88%D8%B1%D9%88%D9%86%D8%A7-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%8A

12. بثينة فرج محمد (2020) المخاطر الأكثر بروزا بالإقتصاد العالمي بعد أزمة كورونا، موقع المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، تاريخ الإسترداد، 11-09-2020،

https://futureuae.com/ar/Mainpage/Item/

13. موقع قناة الجزيرة الإلكتروني (2020) الفرص والتحديات، كيف ينظر كبار الخبراء لمسار تعافي الإقتصاد العالمي في ظل كورونا ؟، تاريخ الإسترداد: 11-09-2020،

https://www.aljazeera.net/ebusiness/2020/7/25/%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%B1%D8%B5-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D9%83%D9%8A%D9%81-%D9%8A%D9%86%D8%B8%D8%B1-%D9%83%D8%A8%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%A8%D8%B1%D8%A7%D8%A1